

لماذا خفت صوت اليسار في الإعلام العربي

خشن يستخدم القوة والغزو والحصار الاقتصادي. وظهرت قوى جديدة على الساحة تنافس جماعات الإسلام السياسي النفوذ وترفع رايات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وإنصاف المثليين والأقليات الاثنية والدينية. اجتذبت تلك الجماعات قطاعا من كتاب اليسار القومي والشيوعي الذي كان يبرز تحت اليأس والعجز عن العمل العام، والمحاصر من الحكومات وجماعات الإسلام السياسي، وتفرق معظم الكتاب اليساريين بين الاحتفاء بالدولة والعمل تحت مظلتها أو الانتقال إلى صفوف جماعات الإسلام السياسي ومراجعة ماضيهم اليساري.

مصطفى السيد
كاتب وصحافي مصري

فقد اليسار العربي عددا كبيرا من رموزه ومفكره وكتابه في العقدين الماضيين، وتراجع وجوده في الكثير من وسائل الإعلام العربية، وتلاشى تأثير الجيل الذهبي الذي نشأ وسط موجة مد حركة التحرر الوطني وزخم الانتفاضات والنقاشات والاجتهادات الفكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وانحسار الاستعمار القديم.

كانت الشعوب مدفوعة بالثقة والتفاؤل في التخلص من كل أنواع الظلم الاستعماري والطبقي، وكانت كتابات رموز اليسار في الصحافة العربية تنصدر الصحف في بيروت والقاهرة وبغداد ودمشق، وحتى دول المغرب العربي. تنافس فيها اليسار الشيوعي مع اليسار القومي، واتفقا حيناً واختلفا أحيانا، لكن نقاش مستقبل الشعوب وتحريها كان محور الكتابات التي حظيت بشعبية كبيرة، من محمد حسين هيكل كممثل للحقبة الناصرية بمصر في ذلك الحين إلى اليسار الماركسي مثل محمود أمين العالم وإسماعيل صبري عبدالله وسمر أمين وإبراهيم فتحى ومحمد عابد الجابري وإبراهيم نقد ومهدي عامل وحسين مروة وخليل كلفت ورفعت السيد وعبدروس الصير وصالح عيسى، وعشرات غيرهم من رموز اليسار في الدول العربية، والذين أثروا الصحافة.

وملا هؤلاء السمع والبصر من المحيط إلى الخليج، وكان ينتظر كتاباتهم جمهور متعشش ومتحمس للقراءة والمتابعة في زخم فكري وإبداعي امتد إلى الفنون والأدب والسينما. بعد موجة من الإزدهار والزخم طوال ثلاثة عقود بدأ التراجع، فالتجربة الناصرية التي أرسى قواعدها الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر تلقت ضربة موجعة إثر هزيمة 5 يونيو 1967، ثم وفاة رمزها في سبتمبر 1970.

وتولّى أنور السادات الحكم في مصر، وانقلب على نهج ورجال عبدالناصر فيما أسماه ثورة التصحيح في 15 مايو 1971، وبدأت حركات التحرر الوطني تفقد زخمها بعد أن تحولت الثورة إلى الدولة، بما كانت له انعكاسات متعددة على كتاب اليسار. أخذت تخبو تدريجيا أصواتهم في الصحافة العربية وتظهر جماعات الإسلام السياسي، وكان أنور السادات قد أفرج عن قيادات جماعة الإخوان ودعمها لتواجه المنظمات الناصرية والماركسية المستوطنة على الجامعات المصرية، وأفسحت لها منابر صحافية للتعبير عن أفكارها.

شاركت أجهزة الأمن في ملاحقة اليسار ومنع أنشطته، وتتابع موجات صعود الإسلام السياسي التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي، ومع اتساع نفوذ الجماعات الإسلامية تعرض اليسار إلى استقطابين رئيسيين.

هناك من رأى من الكتاب والمفكرين في تلك الجماعات قوة ثورة بمقدورها أن توحد الجماهير وتقوي مشاركتها، بل وتوحد دول المنطقة تحت راية الإسلام، وتجعل منها قطبا دوليا فاعلا يمكنه أن يواجه الغرب الاستعماري.

في المقابل كان هناك يساريون آخرون يرون فيها حركات رجعية مرتبطة بالاستعمار، وتجر الشعوب إلى الخلف والماضي، ووقفت مع صف الدولة لتشارك في حمايتها من جماعات الإسلام السياسي العنيفة والمتصلبة.

انتقل جزء كبير من كتاب اليسار إلى أحد القطبين البارزين على الساحة، ليزداد اليسار ضعفا وتشرذما وانقسامًا، وظهرت على السطح أعراض أمراضه المزمنة التي كانت متوارية في فترات الصعود والمد الجماهيري.

جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ليكون الصدمة الأكبر لكتاب اليسار، فقد سقطت المنارة والداعم الأكبر وفخر الثورات الاشتراكية، وزاد من الأسى وقوع الثورة الصينية وانكفائها على نفسها، ثم اندماجها في السوق العالمية، لتنفرد الرأسمالية بالعالم وتفرض عليه هيمنة تفوق المرحلة الاستعمارية الكلاسيكية بادوات جديدة. بعضها ناعم، يستغل التطور الكبير في الإعلام والاتصالات والمخابرات، وآخر

الإعلام الفلسطيني يحتاج تشريعات تعزز الحريات حتى بعد الانتخابات

الماكينة الإعلامية تسير في نهج مخالف لتصريحات السياسيين



الانقسام الفلسطيني انعكس على الصحافة والإعلام

وأوضحت دراسة حديثة أجراها الباحث أحمد حمودة أنه لا يوجد سوى قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1995، وهو قانون خاص بالمطبوعات والنشر أي بالصحف والمجلات الورقية، ونظام ترخيص المحطات الإعلامية الذي صدرت نسخته في عام 2018 والذي ينظم جزئيا عمل الإعلام المرئي والمسموع. وحتى مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي أقره مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2013، وكان من المفترض أن يتم التوقيع عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني، لم ير النور للعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية على وجه التحديد.

إضافة إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية التي احتوت نصوصه على الكثير من القيود على حرية الرأي والتعبير.

ووفقا للباحث فإن هناك إشكالية رئيسية تتمثل في غياب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي الفلسطيني في بيئة الاتصال الجديدة.

ودعت الدراسة السلطات إلى تعديل القوانين وصياغة قوانين جديدة لتنظيم قطاعات الاتصال والمعلومات وإدارتها.

وطرحت الدراسة رؤية جديدة بتأسيس هيئة لمراقبة أخلاقيات المهنة في ظل تصاعد انتشار الأخبار الزائفة وانتهاك أخلاقيات الصحافة في فلسطين. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الفلسطينية، على 3 مراحل خلال العام الجاري، تشريعية في 22 مايو، ورئاسية في 31 يوليو، وانتخابات المجلس الوطني (خارج فلسطين) في 31 أغسطس.

الإعلام الرسمي وإعلام الفصائل الفلسطينية، لا يتناول موضوع الانتخابات بالتركيز الذي يجب أن يأخذه في الوضع الطبيعي.

وتعتبر الانتخابات الفلسطينية القادمة هي الأولى في ظل انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وسط مخاوف من قبل المتابعين والمراقبين والمتخصصين التقنيين من كيفية آلية استخدام هذه المنصات والمواقع في موضوع الانتخابات تحديدا، فيما إذا سيتم استغلالها لصالح مرشحين على حساب آخرين، أو تنظيم حملات لنشر الشائعات والأخبار المضللة كما حدث في دول عديدة أخرى بما فيها الديمقراطية.

وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني تبدو هذه المخاوف مضاعفة، خصوصا مع عدم وجود تشريعات إعلامية تنظم العمل الصحافي وتضع حداً لفوضى مواقع التواصل الاجتماعي.

ورأى صحافيون أن المرسوم تناول جزءا واحدا من العمل الإعلامي يتعلق تحديدا بالانتخابات وتمثيل المرشحين وفق أسس عادلة وتغطية منصفة للجميع، لكن الأزمة أعمق من ذلك ويحتاج حلها إلى سن تشريعات لتنظيم القطاع الإعلامي وحماية الصحافيين.

وأضافوا أن قانون النشر والمطبوعات الذي تم فرضه عام 1995 دون مشاورة أحد لم يعد صالحا للتطبيق كونه قد عفا عليه الزمن، ولم يعد يواكب العصر.

وطالبوا بقانون إعلامي جديد يواكب الثورة التكنولوجية في العالم، ويرتب الحالة الإعلامية، وينظم العمل الصحافي بهدف تعزيز حرية الرأي والتعبير.

وتحدثت عن الفجوة بين التصريحات الرسمية وما يتم تداوله من أنصار كل طرف؛ ما يزيد من الأعباء التي يواجهها الإعلام الفلسطيني.

وتعاني التغطية الإعلامية للانتخابات من نقاط ضعف عديدة إذ يبدو الحديث عن أهمية الانتخابات متواضعا وتوعية المواطنين بحقوقهم كناخبين ضعيفة وبدون المستوى، وحتى الإعلام الرسمي لا يقوم بالدور الذي يجب أن يقوم به، فلا توجد نشرات توعية أو دليل للتأخيرين، ولا استطلاعات لرأي الشارع الفلسطيني.

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»
المرسوم نطالب بعدم تعرض أي صحافي للاعتقال

وأضاف المركز أن المرحلة الراهنة تحتاج إلى إنشاء منصات رقمية مشتركة تتمتع بالمهنية، وتهدف إلى تغليب المصلحة الفلسطينية العليا، وتقديم الصالح العام على الصالح الخاص.

وقال مدير موقع "صدى سوشيل" إياد الرفاعي "إن إثارة الإعلام الفلسطيني ومواقع التواصل الاجتماعي، مسألة الانتخابات الفلسطينية في مناسبات سابقة، ولد حالة من الفتور في التفاعل مع هذه القضية". وتابع الرفاعي في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن

يعتبر مرسوم تعزيز الحريات الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خطوة إيجابية على طريق تحسين الأداء الإعلامي خلال الانتخابات، لكن الواقع الصحافي الفلسطيني يحتاج تشريعات تواكب العصر وتساند حقوق الصحافيين في كل الأوقات لا فقط خلال المواسم الانتخابية.

رام الله - تفاعل صحافيون

فلسطينيون بمرسوم تعزيز الحريات العامة الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع اقتراب الانتخابات التشريعية والرئاسية، لكنهم في نفس الوقت مازالوا ينتظرون إجراءات فعلية على أرض الواقع لا تقتصر على المواسم الانتخابية وتتجاوز الانقسام الفلسطيني الذي ترك أثره بشكل سلبي على الإعلام. ونص المرسوم على توفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بانسكالها التقليدية والإلكترونية كافة، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقا لأحكام القانون، وتوفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام الرسمية لكافة القوائم الانتخابية دونما تمييز، وفقا للقانون.

وأكد المرسوم توفير مناخات الحريات العامة، على أن يكون ملزما للأطراف كافة في الأراضي الفلسطينية. وقال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" إنه يتطلع أن يكون هذا المرسوم "أرضية صلبة وقاعدة متينة تصان على أساسها الحريات العامة بما فيها الحريات الإعلامية للصحافيين والمؤسسات الإعلامية في فلسطين".

ويأمل بأن تكون هذه الخطوة "بداية جديدة لرفع سقف الحريات في البلاد والتي ستعكس بالضرورة على الدعاية الانتخابية".

وجدد مطالبته بناء على هذا المرسوم بعدم تعرض أي صحافي للاعتقال أو التوقيف بناء على عمله الصحافي أو بناء على آرائه الشخصية.

ومن الناحية النظرية يعتبر المرسوم تقدما ملحوظا للمساهمة في رسم خارطة طريق لوسائل الإعلام الفلسطينية قبل وخلال الانتخابات القادمة، في حال تم تطبيقه.

لكن المخاوف أن يكون مصيره مشابها للتصريحات السياسية عن الخطاب الرسمي الفلسطيني الوطني والمحايد في وسائل الإعلام، بينما الماكينة الإعلامية الفلسطينية بكافة توجهاتها تسير في نهج آخر، إذ تتمسك بوجهات النظر المستندة على رؤية كل طرف للطرف الآخر؛ وتتنازع كل منصة إلى الجهة التي تنتمي لها، ما أثر بشكل سلبي على

بي بي سي تعد بالنظر في رؤيتها لصورة المرأة المسلمة

ودعا أصحاب الرسالة إلى مقابلة بعض كبار المسؤولين في بي بي سي ومناقشتهم في القضايا التي جاءت في الرسالة، "من أجل التعرف على مشروع بي بي سي لرفع التمثيل في مختلف البرامج والأقسام".

100
شخصية وجهت رسالة احتجاج إلى «بي بي سي» على إساءة معاملة زارا محمد

وأفاد برنامج "ساعة المرأة" في بيان الجمعة "أننا إذ نتفهم اختلاف الناس بشأن الحوارات المباشرة التي نجريها، فإننا نعتقد أنه من المشروع أن نبحث بعض القضايا التي تواجه المسلمين في بريطانيا". وأضاف "أن برنامج ساعة المرأة" يستمع إلى الانتقادات ويتعلم من الردود التي يتلقاها. وستنظر في القضايا والمشاكل التي طرحتها.

وتابع "نتعهد بالعودة إلى هذا الموضوع على الهواء لتعميق التواصل بشأن القضايا التي تهم المرأة المسلمة".

الذي أجرته المذبة إيما بارنيت في برنامج "ساعة المرأة" على راديو "بي بي سي 4". وجاء في الرسالة أن بارنيت "أظهرت إرادة في تأكيد صورة مسيئة للمرأة المسلمة، وأنه على الهيئة الإعلامية أن تصحح طريقة تعاملها وتقديمها للمرأة المسلمة".

وأضافت أن الحوار "أدير بأسلوب الحوارات التي تجرى مع السياسيين لحاسبتهم، بدل التواصل مع المرأة وما

تمثله بالنسبة إلى المجتمع البريطاني". وانتقدت الرسالة بشكل خاص تكرار المذبة لسؤال "كم عدد النساء بين الأئمة في بريطانيا".

وردت زارا بيان وظيفتها على رأس منظمة اجتماعية لا يحوّلها للخوض في مسائل فقهية، لكن بارنيت أصرت على إعادة السؤال أربع مرات مقاطعة ضيفتها في كل مرة.

ورات "بي بي سي" في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني أن بارنيت تطرقت مع ضيفتها إلى قضايا "مشروعة"، لكن البرنامج "سيفكر مليا" في الطريقة التي يتناول بها المرأة المسلمة.

وقال المدير العام لبي بي سي، تيم ديفي، إن الهيئة تتولى مسؤولية "بحث ومناقشة القضايا في جميع فئات المجتمع". وأشارت الرسالة إلى أن من أسباب المشكلة أن "الأصوات المسلمة قليلة في جميع مستويات بي بي سي"، خاصة في إنتاج البرامج، ومنه راديو "بي بي سي 4". واعترف ديفي أن عدد المسلمين في أقسام الإنتاج أقل من المعدل الوطني، ولكن أوضح أنه ليس "كما تدعونه". وقال إن "رفع التمثيل مهمتي ومهمة فريق العمل معي".

لندن - وعدت هيئة الإذاعة البريطانية

"بي بي سي"، بالنظر في انتقادات تعرضت لها بعد حوار إجراء راديو "بي بي سي 4" مع أمين عام المجلس الإسلامي البريطاني زارا محمد، الذي وصفه كثيرون بأنه كان "عدائيا" وحاول تأكيد صورة مسيئة للمرأة المسلمة.

ووقعت 100 شخصية سياسية وأكاديمية وكتاب، رسالة احتجاج على "إساءة معاملة" زارا محمد، خلال الحوار



الحوار مع زارا محمد أمين عام المجلس الإسلامي البريطاني أثار ضجة واسعة



أي صحوة جديدة لكتاب اليسار مرهونة بالقدرة على مد جذورهم في التربة العربية، وإنتاج نسختهم الخاصة، وتجاوز الأمراض المزمنة والوقوف على علاجها

ووجد كتاب آخرون في المنظمات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني ضالقتهم، بوصفها ترفع شعارات تحترق إنساني وتقف في صف قطاعات تعاني من الظلم والاضطهاد، وتلقى الترحيب والدعم من الغرب الذي يرى أنها قريبة من منظومة قيم التحرر والحدادة، لكنها تجنبت وضع القضايا الوطنية والطبقية في صدارة برامجها واهتماماتها.

كان كتاب اليسار يحملون عبئا قويا منذ النشأة التي قامت على أيدي جاليات أجنبية أو مثقفين ينتمون فكريا إلى الغرب، فاستمرت حركاتهم ومنظماتهم بالنخبوية، وتركز نفوذهم على أوساط المثقفين والطلاب دون أن يغرسوا جذورهم عميقا في الريف أو الطبقات العاملة، وهي الطبقات المستهدفة وصاحبة المصلحة في الاشتراكية.

بسبب تلك الطبيعة النخبوية كان الانقسام والتنافس من أبرز مظاهرهم، فمجمع المثقفين والطلاب معروف بنزوع نحو الفردية والرغبة في الظهور والزخامة، فكانت التصاعدات والشقاق والخلافات والانتقادات المتبادلة من السمات التي لازمت مسيرة كتاب اليسار، والتي تعود إلى مطلع عشرينيات القرن الماضي حيث اقتاتوا على الإنتاج الفكري الأجنبي عموما والأوروبي خصوصا، والذي انعكست مدارسه الفكرية والسياسية على حركة اليسار وكتابه وتوجهاتهم وأزماتهم.

وزادتهم انقسامًا وتناحرا. ولا توجد سوى القليل من الدراسات عن الواقع العربي، كان نخبة المثقفين التي قادت اليسار ليست الواقع العربي آزيا الغرب وأسقط عليه فكره وقضاياها، ولم تنبئ من أعمق وتحديات الواقع العربي مثلما الحال في تجارب الأخرى، وأبرزها دول أميركا اللاتينية التي سعى فيها كتاب اليسار إلى إنتاج النسخة الخاصة من الاشتراكية التي تلائم الواقع -وإن أخطأوا وتراجعوا حيناً- وحاولوا التجديد والتجريب على أرض واقع وثرية بلدانها.

اعتمدت معظم التجارب العربية النسخ المستوردة، وأصيب كتاب اليسار القومي بانتكاسات ومشكلات لا تقل فداحة عن الجناح الشيوعي، وإذا كان الطرفان قد تراجعا بشدة وخفت صوتهما إلى حد التلاشي أحيانا فإن تجدد أزمات الرأسمالية وتوحش الميمين المتطرف وانتكاسات الإسلام السياسي بعد "الربيع العربي" يمكن أن تكون قبلة حياة لكتاب وأفكار اليسار العربي، خاصة مع ظهور ملامح تعددية قطبية وتراجع الهيمنة الأميركية وقرب انتهاء تأثيرات الحقبة النفطية.

لكن أي صحوة جديدة لكتاب اليسار مرهونة بالقدرة على مد جذورهم في التربة العربية وإنتاج نسختهم الخاصة وتجاوز الأمراض المزمنة والوقوف على علاجها، ليكون هؤلاء رافدا لنهوض سياسي معرفي وفكري قادر على إنتاج رؤى تلتف حولها الجماهير وترى فيها مخرجا من الأزمات نحو أفق أكثر عدالة.